الإطار القانوني للتدوين الالكتروني في الجزائر
legal framework for e-blogging in Algeria

طالب دكتوراه.علي مهني سامي جامعة محمد خيضر بسكرة .
الدكتور. زواوي أحمد المهدي جامعة محمد بوضياف المسيلة .

تاريخ الإرسال :2018/06/13 تاريخ القبول : 2018/07/07 تاريخ النشر :2018/10/12

ملخص :

تعتبر المدونات شكل من أشكال الإعلام البديل والتي يمكن أن تعطي لصاحبها التعبير بكل حرية ، ولعل ما يمنح هذه المدونات المصداقية هو استثمارها لهامش الحرية الذي تتيحه الشبكة العنكبوتية وعدم الخشية من مقص الرقابة الحكومية التي لم تعد قادرة على التحكم في هذا المجال ، خاصة مع التطور المذهل و السريع الذي عرفه النشر الالكتروني بشكل عام و التدوين بشكل خاص والذي لم يواكبه التشريع القانوني اللازم لتنظيمه ، والذي ولد فراغا قانونيا وتشريعيا في هذا الشأن مما ساهم في انتشار مختلف الجرائم الالكترونية دون مراعاة لأخلاقيات الممارسة الإعلامية والصحفية ، وسنحاول من خلال هذه الورقة العلمية الوقوف عند الإطار الأخلاقي و القانوني للتدوين الالكتروني ، مع تقديم قراءة لواقع التدوين الالكتروني في الجزائر وكذا المشاكل و الصعوبات التي تواجه التدوين الالكتروني الجزائري .

الكلمات المفتاحية:

أخلاقيات ، قوانين ، التدوين الالكتروني .

Abstract :

Blogging is a form of alternative media that can give its owner a free expression, and perhaps what gives these blogs

credibility is their investment in the margin the freedom provided by the web and the lack of fear of the scissors of government censorship that can no longer control this area, especially with The stunning and rapid spread of electronic publishing in general and Blogging in particular, which was not matched by the legal legislation necessary to regulate it, and which generated a legal and legislative vacuum in this regard, contributing to the spread of various cybercrime offences without regard to the ethics of media and journalistic practice, Through this scientific paper we will try to stand at the ethical and legal framework of electronic blogging, providing a reading of the reality of electronic blogging in Algeria as well as the problems and difficulties facing Algerian electronic blogging .

Key Words: *Ethics , Regulations , E- Blogging .*

مقدمة :

يعرف العالم اليوم تطورا كبير متسارعا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال حيث قدمت هذه الأخيرة في السنوات القليلة الماضية أنواعا عديدة من أشكال الإعلام الجديد وتعد أهم الخصائص المتميزة لهذا الإعلام كونه رقمي ، تفاعلي ، افتراضي ، وقد وجد هذا الإعلام رواجا وانتشارا سريعا في المجتمعات وخاصة بين الشباب حيث أنهم الأكثر استعابا و استخداما لكل جديد ومن أمثلة هذه الأشكال المدونات أو الإعلام البديل والتي أتاحت للأفراد إنتاج وتدوين كل ما يحلو ا لهم من ملاحظات ، مقالات ، أفكار وحوارات .

وأضحت المدونات من أهم الظواهر التي تشهدها الساحة العربية في فضاء الانترنت وأصبحت وسيلة متاحة للفرد العادي أن يكون صحفيا وكاتبا ومنتجا

للمعلومات لا مستهلكا لها فحسب ومكنت من إيصال صوته إلى الآخرين بعيدا عن قيود وعوائق استخدام وسائل الإعلام التقليدية .

وعلى الرغم من أن المدونات لم تظهر مبكرا في العالم العربي إلا أنها شهدت تطورا كبيرا من حيث عدد مستخدميها وتنوع مواضيعها وأشكالها .

أما على الصعيد الجزائري كانت بداياتها 2005 ، فهي تتلاقى مع نظيراتها العربية من حيث تأخر ظهورها وكذا سرعة انتشارها في أوساط مستخدمي الانترنت الجزائريين فيما يبقى الاهتمام بها في الجزائر محتشما رغم انتشارها على بعض المواقع ، فالإعلام البديل لابد ن يرافقه تنظيم قانوني يضبط التجاوزات و الخروقات التي تطاله ولابد من المشرع التفكير في وضع منظومة قانونية تتماشى مع التطور التكنولوجي لهذا النوع من الإعلام و سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الموضوع بناءا على مبحثين، حيث خصصنا المبحث الأول لتقديم قراءة نظرية عن المدونات الالكترونية وذلك ببسط بعض المفاهيم المتعلقة بالمدونات الالكترونية ومميزاتها وكذا التطور التاريخي لها ، في حين تم تخصيص المبحث الثاني للإطار الأخلاقي و القانوني للتدوين الالكتروني في الجزائر وذلك بتغطية المبحث بمجموعة من العناصر بدءا بالإطار القانوني للمدونات الالكترونية الجزائرية في ظل التشريعات ثم عرض المشاكل و الصعوبات التي تحد من تطور التدوين الالكتروني في الجزائر .

المبحث الأول : قراءة نظرية عن المدونات الالكترونية .

- مفهوم المدونات الالكترونية :

جاء في المعجم الوجيز دون الديوان أي أنشأه ، وجمعه ، ودون الحديث أي جمعه ورتبه .

و المدونات مصطلح تتكون من مقطعين (ويب web) أي الشبكة الدولية للمعلومات ، و (لوج log) أي التسجيل أو الدفتر وبذلك يكون معنا سجل تدوين[1].

و المدونة موقع انترنت شخصي يتضمن شكلا من أشكال اليوميات العامة ، يديرها في الغالب شخص واحد أو أكثر ، وهناك مدونات لجماعات ، ومؤسسات و شركات تتضمن قائمة بالأفكار و الروابط .[2]

عرفها درويش اللبان على أنها " صحافة الواب الجديدة أو صحافة الهواة " "amateur reporting" في شكل تحميل مواد على الواب " weblogging " وحول العالم ، يسجل ألاف من الأفراد خبراتهم و أرائهم في المنتديات الالكترونية online forums وهو ما يصل إلى جماهير عريضة .[3]

والمدونة في ابسط تعريفاتها ، هي صفحة عنكبوتية تشتمل على تدوينات posts مختصرة ومرتبة زمنيا وبصورة تفصيلية ، فإن المدونة تطبيق من تطبيقات الانترنت ، يعمل من خلال نظام لإدارة المحتوى ، وهو في ابسط صورة عبارة عن صفحة عنكبوتية تظهر عليها تدوينات (مدخلات) مؤرخة ومرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا .[4]

- التطور التاريخي للمدونات الالكترونية :

أ- في العالم :

ظهرت المدونات في 1997 حيث صاغ جون بارغر مصطلح web blog ، وبدأت في الظهور الفعلي على الانترنت في 1999 ، وقد ساعدت العديد من الأحداث السياسية على انتشار المدونات بشكل كبير، ولعل ابرز الأحداث التي أدت إلى انتشار هائل للمدونات هي احتلال العراق في 2003 ، حيث استخدم الجنود الأمريكيين المدونات كوسيلة للتعبير عن مأساتهم في الحرب وكوسيلة لمراسلة ذويهم ، وفي مصر و الدول

العربية استخدم الناشطون السياسيون المدونات كوسيلة للتعبير عن أرائهم و مواقفهم السياسية المعارضة للأنظمة الحاكمة، هذا في ظل حالات القمع و الحد من حرية التعبير التي تمارسها الأنظمة العربية الحاكمة .[5]

على نحو ما كانت الحرب على العراق سببا من أسباب ذيوع صيت المدونات و انتشارها ، فمن الناحية ظهرت في سنة 2002 مدونات مؤيدة للحرب و في سنة 2003 ظهرت المدونات كوسيلة العديد من الأشخاص المناوئين للحرب في الغرب للتعبير عن مواقفهم السياسية ومنهم مشاهير السياسة الأمريكية من أمثال هوارد دين، كما غطتها مجلات شهيرة كمجلة فوريس في مقالات لها .[6]

وهو ما زاد من وعي الجماهير بالمدونات التي أصبح عددها بالملايين وهو ما شجع الصحف الكبرى و الإذاعات الدولية و المنظمات الدولية إلى إنشاء مدونات على مواقعها وتنظيم مسابقات دولية لاختيار أفضل مدونة .[7]

ومع مطلع العام 2003 كانت قد تراكمت العديد من التطورات جعلت من المدونات ظاهرة جديدة ، كان لها وقع كبير في مختلف الميادين التقنية و الاجتماعية ، الثقافية و السياسية ، وهو ما أفضى إلى ضرورة دراستها و الاهتمام بها كظاهرة من قبل العديد من الباحثين و المهتمين بأمور السياسة ، وحتى مراكز دراسات و الشركات و المؤسسات التجارية .[8]

ب- في الجزائر :

الجزائر من الدول العربية التي اهتمت بالمدونات نتيجة ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت ، فقد كان عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر 50.000 مستخدم سنة 2000 ثم تطور ووصل إلى 4.100.000 مستخدم في جوان 2009 وهو يمثل 12 %من عدد سكان الجزائر ، و 4.8 من عدد مستخدمي الانترنت في إفريقيا ، والسبب في انتشار المدونات يعود إلى الحرية التي يتمتع بها مستخدمو الانترنت ، إذ تعد فضاءا مفتوحا للتعبير ، وتعد هذه الحرية احد الأسباب في الجزائر لإنشاء المدونات الالكترونية .

رغم انه يعتبر متأخرا نوعا ما مقارنة مع الدول العربية ، فكان الاهتمام واضحا في المدونة بعنوان " مدونة للجميع " ، التي أطلقتها الحركة التكنولوجية سنة 2006 والتي تضم عددا من الشباب المتحمسين لنشر ثقافة التدوين فأنشأت أول منصة تحمل اسم blog .dzحيث وصل عدد المدونات سنة 2008 إلى 7124 مدونة وعدد القراء إلى 9370876 ويزور blog-dz يوميا نحو 14000 زائر حيث يشاهدون أكثر من 40000 صفحة .

ويحتوي موقع مكتوب على عدد من المدونات يفوق 12 ألف مدونة سنة 2010 وهذه المدونات تختلف من حيث المواضيع المعالجة، فمنها العامة ومنها الثقافية و الأدبية وغير ذلك من المواضيع ، والمدونات الجزائرية اهتمت بالتعريف بالمنطقة السياحية و التقاليد و العادات المعبرة عن ذلك بالصور و التعاليق والفيديوهات ، فهناك مدونة " بلادي" فهي تدافع عن أطروحات رئيس

الجمهورية ، وهناك أيضا مدونة "يارب" التي تهتم بنشر القصص الدينية وغيرها [9].

وتختلف أغراض التدوين في الجزائر حسب أهداف مدونيها في حين أن هناك مدونين حولوا ما كتبوه إلى كتب مطبوعة تجمع كل مقالاتهم التي دونوها ، منها " كتاب حمود عصام " وهو مدون من ولاية باتنة صدور كتاب تحت عنوان عامين من التدوين حيث يحمل الكتاب 186 تدوينه في مختلف المجالات[10]

- مميزات المدونات الالكترونية :

إن مزايا المدونات الالكترونية كثيرة نذكر أهمها :

- تتزاحم المدونات مع باقي المواقع مثل المنتديات وغرف الدردشة ومراكز تحميل برامج كثيرة جدا و (مكررة المحتويات)، وكذلك الحال عند إنشاء موقع لمدونة ما ، نلاحظ أن اغلب المدونات العربية يغلب عليها طابع إما إخباري وإما إسلامي أو تقني تحتوي على أشياء جديدة ، فالمدون عندما يكتب تدوينة جديدة يكتبها إما من تجربة شخصية ، أو من خبرة اكتسبها مع الوقت ، أو من خياله المحض ، أو فكره السياسي ، أو الاجتماعي ، ومن ثم فإن كل تدوينة جديدة تحمل طابعا شخصيا لمؤلفها ، لذا من الصعب أن نجدها تتكرر عند شخص آخر.[11]

- المدونات هي وسيلة هائلة للتواصل بين فريق العمل و أفراد الشركة الواحدة ، فهي تسمح لأفراد الفريق بإضافة الروابط و الملفات و التعليقات ، وتمكن المدونة من تبادل الأخبار العائلية مع أفراد العائلة ، كما تساعد المجموعات الصغيرة على التواصل للمتابعة بصفة ابسط و أسهل من البريد الالكتروني أو حتى المنتديات . 133

- تساعد المدونة في بقاء الجميع على اطلاع حول الموضوع ، كما تساعد على نشر ثقافة المجموعة و إتاحة الفرصة للجميع لإبداء رأيهم في أمر ما .

- أنها سهلة الاستخدام سواء لصاحب المدونة أو للزوار ، فصاحب المدونة يستطيع أن يقوم بإنشاء مدونته في دقائق ، وبعد ذلك لا تحتاج عملية الكتابة لأي جهد عناء، كما لا يحتاج الموقع إلى أي تسيير إداري تقريبا ، فكل شيء ينظم من خلال برنامج المدونة ، أما الزوار فهم يرون أن معظم المدونات تتشابه من حيث ترتيب محتوياتها وتقسيمها ، و بالتالي يسهل عليهم تصفح هذه المدونات ، كما أن

التعليق على المواضيع ليس عملية صعبة ، و في الغالب لا يحتاج الزائر إلى أن يقوم بالتسجيل لكي يعلق على أي موضوع .

- توفر المدونات مساحة شخصية لصاحب المدونة ، فيستطيع أن يكتب آراءه و أفكاره بعيدا عن مقص الرقيب، وقد يعترض الزائر على أراء المدونة ، وبالتالي يمكنه عدم العودة ثانية إلى المدونة ، ويمكنه أن يتحاور مع صاحب الموقع ولكنه لا يستطيع أن يفرض وجهة نظر معينة على صاحب المدونة . [12]

وتذكر مروى عصام صلاح بعض من مميزات المدونات الالكترونية والتي نذكر منها :

- التنوع الذي تتيحه المدونات حيث باستطاعة المدون وضع أفكاره بصيغ عديدة منها النص و الصورة و الفيديو ومقاطع الصوت ومقاطع الفلاش .

- كسر حاجز الجغرافيا حيث باستطاعة المدون الكتابة لكل العالم .

- التفاعلية : حيث تسمح المدونات بوضع خدمة الرد و التعليق على الكتابات وهذا يعطي نوع من التفاعل بين الكاتب و القارئ . [13]

- المبحث الثاني : الإطار الأخلاقي و القانوني للتدوين الالكتروني في الجزائر

- الإطار القانوني للمدونات الالكترونية في ظل التشريعات الجزائرية :

إن صحافة الانترنت لا يمكن أن يقف في وجهها مقص الرقابة ، خاصة على المستوى العربي ، فالقوانين العربية لم تكن مهيأة لهذه النقلة التكنولوجية الهائلة ، وبالتالي لم تكن مستعدة لها بقوانين تكبل حرياتها ، فكثير من القوانين العربية لا يمكن أن تطبق على المواقع الالكترونية نظرا لأنها ذات كينونة جديدة ولابد من إصدار تشريعات خاصة به ، حتى الرقابة التي تتم على المواقع الالكترونية هي رقابة أمنية غير مسؤولة وغير قانونية ، بل إن إصدار المواقع الالكترونية الصحفية وغير الصحفية لا يخضع لقوانين أو لوائح .

ويرى المختصون في الاتصالات السلكية واللاسلكية أن شبكة الانترنت في الجزائر غير مراقبة ، وللأفراد تصفح كل ما يرغبون به ، وإنشاء مواقع لأغراض مختلفة ، دون أن يمنعهم رادع أو سلطة معينة . وقد تكون هذه الحرية احد أسباب الإقبال على التدوين في الجزائر ، سيما و أن القوانين الجزائرية تلقي

بالمسؤولية القانونية على مزودي الخدمة ، حيث تشير المادة 14 من مرسوم الاتصالات الصادر سنة 1998 إلى مسؤولية مزودي خدمات الانترنت على المادة المنشورة والمواقع التي تقوم باستضافتها ، وضرورة اتخاذها الإجراءات المناسبة لوجود رقابة على المحتوى بهدف عدم نشر مواد تتعارض مع الأخلاق [14]. ويعد قانون 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009 أول قانون في الجزائر اهتم بكيفية تبادل المعلومات الرقمية و تجري فيه كل أنواع المعاملات و الخدمات الالكترونية ، و المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها ، ويحتوي القانون على 19 مادة موزعة على 6 فصول نوردها كالأتي :

- الفصل الأول يحتوي على أحكام عامة تبين أهداف القانون و تحدد مفهوم التقنية الواردة فيه ، فضلا عن مجال تطبيق أحكامه .
- الفصل الثاني نصت مواده على ضرورة مراقبة الاتصالات الالكترونية .
- الفصل الثالث يحتوي القواعد الإجرائية التي تخص الحجز و التفتيش في مجال جرائم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وفقا للمعايير الدولية المعمول بها .
- الفصل الرابع تضمن إلتزامات المتعاملين في مجال الاتصالات الالكترونية.
- الفصل الخامس أشار إلى الهيئة الوطنية للوقاية من الإجرام المتصل بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال ومكافحته .
- الفصل السادس نص على التعاون و المساعدة القضائية الدولية ، إذ تناول قواعد الاختصاص القضائي و التعاون الدولي . [15]

وبالنسبة لقانون الإعلام الجزائري ، لا يوجد أي نص قانوني ينص على ضرورة الحصول على ترخيص لفتح مدونة الكترونية رغم أن بعض هذه المدونات تنشر معلومات وأراء تتضمن نقدا لاذعا .

ويعتبر قانون 07/90 هو الإطار المرجعي لتنظيم مهنة الصحافي في الجزائر فنجد المادة 38 من قانون الإعلام 07/90 تنص " يجب على الصحفيين والمؤلفين الذين يستغلون أسماء مستعارة أن يعلموا كتابيا مدير النشرية بهويتهم قبل نشر مقالاتهم وتضيف المادة 39 من نفس القانون " في حال الحصول متابعة

قضائية ضد كاتب المقال غير موقع أو موقع باسم مستعار يحرر مدير من إلزامية السر المهني بناءا على طلب السلطة المختصة التي تلقت الشكوى لهذا الغرض ويجب عليه حينئذ أن يكشف هوية الكاتب الحقيقية كاملة ، وان لم يفعل ذلك يتابع عوض الكاتب ومكانه .

وفي هذا الإطار كيف يمكن تطبيق هذه المادة على المدونين الذين ينشرون مدوناتهم خاصة وبأسماء مستعارة ، ويكونوا مالكيها والمتحكمين لوحدهم في مضمونها وإدارة موادها .

وحاول القانون مواجهة جرائم القذف والسب التي تتم عبر مختلف الوسائط الالكترونية بعقوبات صارمة تتضمن السجن زد على ذلك الغرامات المالية .[16]

إضافة إلى المادة 144 من قانون العقوبات نصت على انه " في حالة الإساءة أو الاهانة أو القذف في حق رئيس الجمهورية عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح بأي وسيلة صوتية أو الكترونية أو مرئية أو باستخدام كمبيوتر ، ويمكن تحريك الدعوى في مثل هذه القضايا من الحكومة مباشرة دون انتظار تلقي الشكاوي ، ومع تكرار النشر يتم مضاعفة العقوبة " .

ولكن الملاحظ أن الإشكال الذي يطرح هو انه يمكن تخلص بسرعة من المواد المنشورة المتضمنة لهذا السب و القذف ويمكن اخفائها ، وخاصة وانه فيه مواقع ومدونات بأسماء مستعارة .

يعد القانون بالإعلام 2012 و الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 15 يناير 2012 و الذي يحتوي على 133 مادة موزعة على إحدى عشرة بابا ، أول نص قانوني منظم لقطاع الإعلام في الجزائر الذي يعترف بالإعلام الالكتروني و الصحافة الالكترونية كوسيلة من الوسائل الإعلامية الحديثة ، حيث خصص المشرع بابا كاملا خاصا بوسائل الإعلام الالكترونية ، وذكر بصريح العبارة مصطلح" الصحافة الالكترونية " ضف إلى ذلك مصطلحات أخرى في هذا القانون وردت بتسميات أخرى " كالإعلام الالكتروني ، أو الاتصال الالكتروني أو الإعلام عبر الانترنت ، ويرجع الباحثون ذلك إلى التطور المستمر الذي يشهده قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وتأثيرها الكبير في المجتمعات ، ويؤكد القانون على ممارسة النشاط الإعلامي

عبر الانترنت " المكتوب و السمعي البصري " وذلك بحسب المادة 66 من القانون ، وقدم المشرع لأول مرة في الجزائر بابا خاصا بوسائل الإعلام الالكترونية ، وان كان عدد المواد التي تضمنها الباب لا يتعدى الستة مواد بدءا من المادة 67 إلى غاية المادة 72

حيث تحصر المادة 67 مفهوم الصحافة الالكترونية " في كل خدمة اتصال مكتوب عبر الانترنت موجهة للجمهور أو فئة منه ، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ، ويتحكم في محتواها الافتتاحي " وبالطبع قد يفهم ضمنا من اشتراط صفة المهنية استثناء معظم المدونات وفضاءات التواصل الاجتماعي ، أي أنه لا يعترف بصحافة الهواة أو ما أصبح يعرف بصحافة المواطن ، التي يشرف ويقوم على إنتاج محتواها مواطنون عاديون ، ليسوا محترفين مثل الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام التقليدية ، وفي هذه الحالة يصنفون على أنهم هواة.[17]

ونظم المشرع الجزائري ممارسة نشاط الصحافة الالكترونية من خلال المادة 71 حيث جاء فيها يمارس " يمارس نشاط الصحافة الالكترونية و النشاط السمعي البصري عبر الانترنت في ظل احترام أحكام المادة 02 من هذا القانون العضوي .[18]

و تنص المادة 02 من قانون الإعلام 2012 على أنه " يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون العضوي و التشريع و التنظيم المعمول بهما وفي ظل احترام :

- الدستور و قوانين الجمهورية .
- الدين الإسلامي و باقي الأديان .
- الهوية الوطنية و الوحدة الوطنية .
- متطلبات أمن الدولة و الدفاع الوطني .
- متطلبات النظام العام .
- المصالح الاقتصادية للبلاد .
- مهام و إلتزامات الخدمة العمومية .
- حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي .

- سرية التحقيق القضائي .
- الطابع التعددي للآراء و الأفكار .
- كرامة الإنسان و الحريات الفردية و الجماعية

ورغم عدم وجود قانون واضح يجرم التدوين أو المدونين في الجزائر ، فإننا نلمس نوعا من التخوف لدى الفاعلين في المدونات الجزائرية ، وهذا ربما بسبب الرقابة غير المقننة تجعل المدون يتهرب من الكتابة خوفا من المتابعة القضائية .[19]

- صعوبات ومشاكل التدوين الالكتروني في الجزائر :

يعد المشكل الأساسي للمدونات العربية أمني وذلك لتعلقها بالمواضيع السياسية ، أو التي تمس رئيس الجمهورية أو النظام السائد في البلد ، ولذلك يواجه المدون مشاكل كلما كتب رأيه بحرية أو تجاوز ماهو مسموح به وبذلك تكون عقوبة السجن تطارد المدون كلما تعدت تدويناته الخطوط الحمراء التي تضعها السلطات .

وفي الجزائر تم تسجيل بعض الحالات للمضايقات أو الاختراقات أهمها قضية تتعلق بالمدون الصحافي عبد السلام بارودي صاحب مدونة " بلاد تلمسان " في 2007 أول قضية أمام العدالة تخص هذا الشأن في الجزائر ، والتي بدأت عندما نشر المدون مقالا في 20 فبراير 2007 بعنوان " السيستاني يظهر في تلمسان " حاول فيه المدون عبد السلام إبراز الدور السلبي لمدير الشؤون الدينية بولاية تلمسان ، بعدما قاطع موظفوا المديرية المذكورة البرامج التي تنظمها إذاعة تلمسان فأراد البارودي من خلال ذلك الإدراج الساخر أن يكون له وقع ايجابي على المدير إلا أن هذا الأخير رفع دعوى قضائية ضد المدون .

بالاظافة إلى عقوبة السجن يعد الحجب احد الأساليب القمعية التي تواجه التدوين الالكتروني فقد تعرضت مدونة تلمسان إلى الحجب .

ومن بين الصعوبات التي تواجه المدون الجزائري والتي تعمل على تثبيط نشاط التدوين الالكتروني ، غياب القواعد القانونية التي تنظم النشر الالكتروني واستخدام الانترنت في الجزائر ، فالفراغ القانوني و الثغرات الموجودة في قانون الإعلام تحد من حرية الرأي و التعبير في الجزائر .

وما يعاب على المدونين الجزائريين أيضا قلة النشاط وعدم الثبات والاستمرارية في النشر مقارنة بالمدونين في الدول العربية الأخرى . [20]

خاتمة :

حاولنا في هذه الورقة البحثية التعرف على ظاهرة الإعلام البديل الممثل في المدونات الالكترونية ، هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى أهم أشكال صحافة المواطنين التي لجأ إليها جمهور وسائل الإعلام ليتبنى بنفسه إعلاما لنفسه ولغيره من أفراد الجمهور وفئاته الذين يستخدمون شبكة الويب و الوسائل الجديدة .

و بالنسبة لتطور المدونات الالكترونية في الجزائر يبقى ضعيف مقارنة بالدول العربية وحتى الدول المجاورة تونس والمغرب ، إضافة إلى أن هذا النوع من الإعلام الالكتروني يصعب ممارسة الرقابة و الضغوط عليه وهذا راجع إلى خصوصيته اللامركزية ، ولان أخلاقيات الإعلام هي في الأصل مسالة ضمير خاصة في ضل تأخر التشريعات التي تضبط التدوين الالكتروني في الجزائر ورغم عدم وجود قانون واضح يجرم التدوين أو المدونين في الجزائر فإننا نلمس نوع من التخوف لدى الفاعلين في المدونات الجزائرية ربما بسبب الرقابة غير مقننة تجعل من المدون يتهرب من الكتابة خوفا من المتابعة القضائية كل هذه تبقى عبارة عن مشاكل وصعوبات ومعوقات تواجه التدوين الالكتروني في الجزائر ، خاصة و أن هذه الأخيرة ما زالت تعتمد في تعاملها مع هذا النوع الإعلامي الحديث على القوانين و الأوامر المنظمة لقطاع الانترنت و الاتصالات أكثر من القوانين الخاصة بالصحافة و الإعلام وعليه لابد من المشرع الجزائري إستحداث قانون خاص بالإعلام الالكتروني يتماشى و التحولات التكنولوجية .

الهوامش:

[1] مصطفى يوسف كافي ، الإعلام التفاعلي ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 ، ص 97 .
[2] عزام محمد الجويلي ، الإعلام الدولي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2014 ، ص 25.
[3] صلاح عبد الحميد ، يمنى عاطف ، الإعلام و الفضاء الالكتروني ، أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي ، جمهورية مصر العربية ، 2015 ، ص 63 .
[4] ياس خضر البياتي ، الإعلام الجديد " الدولة الافتراضية الجديدة " ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، 2014 ، ص 343 .

[5] ياس خضر البياتي ، الإعلام الجديد " الدولة الافتراضية الجديدة " ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، 2014 ، ص 342 .
[6] مروى عصام صلاح ، الإعلام الالكتروني " الأسس و أفاق المستقبل " ، دار الإعصار العلمي ، عمان، 2015 ، ص ص 264 -265 .
[7] عبد العزيز شرف ، الإعلام الالكتروني ، دار يافا للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014 ، ص 155 .
[8] فوزي شريطي مراد ، التدوين الالكتروني و الإعلام الجديد ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 152 .
[9] هديل خطيب ، المدونات في السعودية ودورها في التعددية الإعلامية وحرية التعبير ، ط1، السعودية 2008 ، ص 12 .
[10] حمود عصام ، عامين من التدوين ، حمود ستوديو ، ط1 ، الجزائر ، 2009 ، ص 04 .
[11] جاسم رمضان الهلالي ، الدعاية و الإعلان و العلاقات العامة في المدونات الالكترونية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013 ، ص 117.
[12] نبيح أمنة ، المدونات العربية الالكترونية المكتوبة بين التعبير الحر و الصحافة البديلة ، مذكرة ماجيستير في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، الجزائر ، 2008 ، ص 134 .
[13] مروى عصام صلاح ، الإعلام الالكتروني " الأسس و أفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص 273 .
[14] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 98 – 256 المتعلق بالبريد والمواصلات ، العدد 63 ، الصادر في 26 أوت 1989 ، ص 08.
[15] الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، قانون يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال ومكافحتها، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 05 أوت 2009 .
[16] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، قانون 07/90 المتعلق بالإعلام ، عدد 14 ، الصادر في 1990/04/03 ، ص 460 .
[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،قانون 05/12 المتعلق بالإعلام ، العدد2 ، الصادر في 15 /2012/01 ، ص 28 .
[18] طاهري حسين ، الإعلام و القانون ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2014 ، ص 212 .
[19] الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، قانون عضوي متعلق بالإعلام 05/12 ، مرجع سابق ،ص 22.
[20] ميادة قويزي ، اتجاهات المدونين الجزائريين ، مذكرة ماجستير ، كلية الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر، 2011 ، ص 84-86 .